

النأيماء الكلية للشركات النفطية الأجنبيية
العاملة فى ليبيا وأسسها القانونية

دكتور عبد الرازق المرضى

تقديم :

ان انشاء المؤسسة الوطنية للنفط ، فى ٥ مارس ١٩٧٠ م ، وخلق عدد من الشركات التابعة لها فى السنوات اللاحقة ليس غاية فى ذاته ، فلكى لا يصبح وجود هذه الهيئات نظريا بحتا ، وحتى يمكن لها تنفيذ الالتزامات والمهام المفصلة فى نظمها التأسيسية يتعين أن نهىء لها الوسائل الكفيلة بانطلاقها كمشروعات ذات نشاطات صناعية وتجارية مباشرة .

ان المبادرات المتخذة فى هذا الاتجاه خلال السنوات الاخيرة تغطى قطاعا واسعا ومتنوعا ، على أن الدخول فى تفاصيلها قد يبعدنا عن موضوع تطور العلاقات مع الشركة المنتجة الاجنبية ، وهو ما يمثل محور هذه الدراسة ، وهكذا فان عنايتنا ستنصب وطيلة الصفحات اللاحقة على الاجراءات التى تعدل أو ربما تنهى ، العلاقات المذكورة مكتفين بما عداه بالتذكير والسرد السريع .

من الاجراءات المشار اليها المبادرات التى اتخذت لتمكين الهيئات النفطية الوطنية ، ولا سيما المؤسسة من اقامة قطاعها النفطى المستقل ، مثال ذلك الاجراءات المتخذة خلال السنوات الاخيرة بغية تدعيم وتقوية دور المؤسسة المذكورة فى مجالات الاستكشاف والانتاج النفطى ، فلقد استأثرت المؤسسة باختصاص قديم لامانة النفط ، ضمن الاقرار لها « بولاية » عامة على مجمل مناطق الاقليم الوطنى التى لم تكن محل تعاقدات نفطية سابقة .

كذلك دأبت الدولة منذ انشاء مؤسستها النفطية على منحها مناطق الامتيازات والعقود المستردة (١) الملغاة أو المتنازل عليها (٢) خلال السنوات الاولى من نهاية العهد الملكى خاصة نتيجة خشية معلنة أو خفية

-
- (١) وهكذا وعلى سبيل المثال فقط آل للمؤسسة عقد الامتياز ٩٢ (حقل أم الفرود) المسترد من شركة فيلبس بترولسيوم ، بتاريخ ٥ يناير ١٩٧١ م والذى بلغت طاقته الانتاجية أربعة الاف برميل فى اليوم .
- (٢) لقد بلغت ظاهرة التنازل معدلات أدهشت المراقبين ، وهكذا بلغت العقود المتنازل عنها خلال الفترة نوفمبر ١٩٧٠ حتى أبريل ١٩٧١ ما يغطى مساحة ١١٨ر١٠٥ كيلومتر مربع ، يراجع لمزيد من التفاصيل :
- نشرة الانباء النفطية ، باريس B.I.P. رقم ١٧٨٧ ، ٨ ديسمبر ١٩٧٠ .

من انعكاسات الخيارات الاشتراكية الجديدة للنظام الجمهورى ()
كذلك لا تتناول هذه الدراسة قطاع تصنيع مشتقات النفط
فلن نعرض هنا للعمليات المتصلة بهذا القطاع الناشىء ، والدولة
كما يبدو على الاحتفاظ به كلفة للمؤسسة وفروعها .

وأخيرا فلن تتسع الصفحات اللاحقة لدور المؤسسة أو شركة
مجال تسويق النفط ، خام كان أم مكرر ، وهو دور حديث نسبى
فى السنوات الاخيرة لتطورات عدة . وبايجاز فان هذه الدراسة
على الاوضاع التى حلت فيها الشركات الوطنية محل الشركات
الاجنبية ، كما نعرف كان نظام الامتياز يغطى جل مناطق الاقليم
وبشكل أكثر تحديدا مجمل القطاع النفطى المنتج .

ان الاهداف السياسية المعلنة منذ فجر قيام الجمهورية فى
النظام (٤) ، مع ما يستتبع ذلك من تنمية تدريجية لاحقة
لشركات وطنية ناشئة تقتضى لا محالة الرجوع للتأميم باعتباره
القانونية الكفيلة بتجسيد الاهداف السالف ذكرها .

على أن معطيات عملية ، معروفة فى مجالات التأميم عموم
قانونية تقتضى من المشرع مراعاتها ، وتوجيه مبادراته فى اطار
كافية لانعكاساتها .

ان هذه الملاحظة تبين معالم خطة دراستنا ، اذ بعد توضيح
اجراءات التأميم المتخذة ، يتوجب بيان أسسها القانونية .

المطلب الاول : اجراءات التأميم الكلى للشركات النفطية الاجنبية

ان اجراءات التأميم الكلى للشركات النفطية الاجنبية قد
فى مرحلة أولى قطاع التوزيع الداخلى ، وفى مرحلة ثانية قط
الواسع والاهم :

مجلة النفط والغاز العربى (باللغة الفرنسية) P.G.A. ١٦

مجلة الزيت العربى (باللغة الانجليزية) A.O.R. يناير/فبراير

(٣) ولقد جاء التعبير القانونى عن هذه الخيارات مبكرا وذلك فى أول
الدستورى ، الصادر فى ٢ شوال ١٣٨٩ هـ الموافق ١١ - ١٢ - ١٩٦٩ م

(٤) تراجع التصريحات السياسية الصادرة خلال الاشهر الاولى من قيام
أوردتها الصحافة العالمية ، ولا سيما المجلات النفطية المتخصصة .

أولا : التأميمات فى قطاع التوزيع الداخلى :

ان تأميم قطاع التوزيع الداخلى يمثل أحد الاولويات الكبرى لكل سياسة نفطية متكاملة لبلد منتج ، وبالفعل فقد اجتازت دول نفطية نامية عديدة هذه المرحلة منذ مدة وأوكلت لشركاتها الوطنية جميع العمليات المتصلة بهذا القطاع . ولم تتأثر ليبيا الملكية بهذا التطور خلال السنوات اللاحقة لبداية الانتاج النفطى وهكذا انتشرت فى البلاد « المنتج » محطات توزيع تديرها الشركات النفطية الاحتكارية على غرار ، مع فوارق درجة رقابة الدولة ، محطاتها المتناثرة فى الدول التابعة لها ، والتي ألجأتها الطبيعة أو غيرها على الاعتماد كلية على النفط المستورد ، بل وأكثر من هذا فلقد كان البلد «المنتج» يعتمد فى تغطية حاجاته المحدودة من المشتقات النفطية على الاستيراد ، فى الوقت الذى تكتظ فيه الاسواق العالمية بصادراته من النفط الخام .

كالعيس فى البيداء يموت من الظما

والماء فوق ظهورها محمول

وهكذا فان اعتبارات استراتيجية مضافة لاعتبارات اقتصادية ومالية تملئ التعجيل فى تأميم هذا القطاع (٥) . فهذا الاخير يمثل مصدر أكيد ، وان كان ثانوى لتحقيق الربح ، ضف لذلك أن محدوديته النسبية مقارنة بقطاع الانتاج تسهل امكانيات ادارته ، وتقل كثيرا من العقبات الاقتصادية أو السياسية التى تواجه اجراءات التأميم عادة .

وبالفعل فقد كان تأميم قطاع التوزيع أول مبادرات النظام الجمهورى فى الصناعة النفطية ، وأول مناسبة سمحت للمصالح المعنية بمعرفة اتجاهات سياسته النفطية .

وهكذا بموجب القانون رقم ٦٩ / ١٩٧٠ ، الصادر فى ٤ يوليو (٦) تم تأميم جميع شركات توزيع المنتجات النفطية فى ليبيا ، والتي يبلغ عددها اربع شركات ، يعمل بعض منها فى البلاد منذ فترة الاحتلال :

(٥) قدرت الارباح السنوية لهذا القطاع بـ ١٤٥ مليون دولار ، مجلة النفط العربى ، باريس ، يوليو ١٩٧٠ م .

(٦) يراجع مرسوم مجلس قيادة الثورة باصدار هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، عدد ٤٤ ، ١١ أغسطس ١٩٧٠ م .

- شركة اسو ستاندارد ليبيا (فرع التوزيع)

- شل ليبيا

- بترول ليبيا

- وسيل ، التي تعود ملكية أسهمها بالتساوي

لكل من شركة أجيب الايطالية وبعض
المصالح الليبية الخاصة .

ولقد تناول القانون المذكور تأميم هذه الشركات على مرحلتين
بدأ بنقل جميع معدات استيراد المواد النفطية ، شبكات التوزيع
ممتلكات الشركات المؤممة المنقولة وغير المنقولة الى المؤسسة
للنفط ، ثم أوكل القانون بعد ذلك الى مجلس ادارة المؤسسة المذكور
انشاء شركات وطنية تحل محل الشركات المؤممة . ولقد تتردد
الاجراءات اللاحقة المتخذة من هذه الصور ظهور شركة البريقة
النفط ، وذلك بموجب القانون رقم ٧٤ الصادر في ٢ اكتوبر ٧١
وبعد أن قضى القانون المذكور بتبعية الشركة الجديدة للمؤسسة أن
مجمل عمليات التسويق الداخلى والخارجى للنفط .

لقد تبع اجراءات تأميم شركات التوزيع الداخلى هذه
متعددة فى مجال تأمين حاجيات السوق المحلى من المنتجات النفطية
لا مجال هنا للدخول فى تفاصيلها ، انشاء مصفاة الزاوية ، مشر
الغاز ... الخ (٧) .

ثانيا : التأميمات فى قطاع الانتاج :

ان عدد من المعطيات الواقعية تثقل مبادرات المشرع فى هذا
وتملى نظره خاصة لمساغيه بشأنها ، وهكذا تكمن وراء المسببات
المعلقة ، والسياسية غالبا اعتبارات عملية عميقة تحدد طبيعة

(٧) لمزيد من التفصيل يراجع نص هذا القانون فى الجريدة الرسمية عدد
٢٨ نوفمبر ١٩٧١ م .

الاجراءات المتخذة (٨) . وتتعلق هذه الاعتبارات المتصلة بالاتجاهات الكبرى للسياسة النفطية ، بتطور المقدرة الفنية والتسويقية للشركات النفطية الوطنية ، وبالتحديد - لكى نستطرد - باستعداد هذه الشركات على السيطرة الفنية على جهاز الانتاج وتسويق المواد المستخرجة فى السوق العالمى للنفط (٩) أى مزيد استطراد بتطور كفاءاتها الصناعية والتسويقية على نحو يهىء لتقليل الاعتماد تدريجيا على الشركات النفطية الاجنبية .

وهكذا فان اجراءات التأمين الكلى تتطور بقدر ما تتوفر الشروط المذكورة ، ولا سيما الشرط الاول ، وذلك ما يفسر الطابع الاستثنائى لاجراءات التأمين الكلى المتخذة حتى اليوم اذا ما قورنت باجراءات التأمين الجزئى التى مهدت لنظام مشاركة يشمل أغلب الشركات العاملة .

لقد بدأت مرحلة التأمينات النفطية الشاملة فى ليبيا بالقانون رقم ١١٥/١٩٧١ ، الصادر نى ٧ ديسمبر ١٩٧١ م (١٠) . لقد نص هذا التشريع على تأمين حصة شركة ب.ب. للاستكشاف (ليبيا) فى عقد الامتياز رقم ٦٥ ، الممنوح الى كل من الشركة المذكورة وشركة نيلسون بنكر هنت ، الامريكية ، وذلك على سبيل المناصفة ، ثم قضى نفس القانون بانشاء شركة وطنية جديدة تتبع المؤسسة الوطنية للنفط وتسمى بشركة الخليج العربى للاستكشاف ، التى أنيط بها ادارة الحقوق والموجودات المؤممة .

وكما نرى فلا يمس هذا الاجراء جميع العقود النفطية المبرمة مع الشركة فى ليبيا ، والتى بلغ عددها ستة عقود (القطع ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٦٤ ، ٨٠ ، ٨١) ، الا انه يظل مع هذا ذو أهمية ودلالة سياسية هامة ودون التعرض هنا للأسباب المباشرة والمصاحبة التى قادت لاعلان تأمين الشركة عقب الاحتلال الايرانى لجزر خليج هرمز ، كما يأتى تفصيلها

-
- (٨) تراجع اجابة الاخ العقيد على أسئلة طلبة جامعة قاريونس خلال اجتماع عقد فى أوائل يوليو ١٩٧٣ م ، كما وردت فى صحيفة « العالم ، لومند » الفرنسية ، والصادرة بتاريخ ٩ مارس ١٩٧٣ م ، صفحة ٨ .
- (٩) ويتعلق الشرط الاول بعوامل داخلية ذات صلة بخلق الفنيين والاطارات القادرة كما وكيفا على ادارة الصناعة النفطية ، أما الشرط الثانى فيعتمد على عوامل خارجية أساسا متصلة بظروف السوق النفطية العالمية والرقابة عليها .
- (١٠) يراجع نص هذا القانون فى الجريدة الرسمية عدد ٦ ، ١٠ فبراير ١٩٧٢ م .

فى موضع لاحق فان اسباب سياسية بعيدة أخرى يجب التذكير
التأميم يمثل أول ادانة لنظام الامتياز الذى اتجهت خطط الشر
ترسيخه عن طريق بعض التنازلات المالية المحدودة الواردة
الاسعار الكبرى سنة ١٩٧١ م ، (اتفاقية طهران ، اتفاقية
اتفاقية شرق المتوسط) الموقعة قبل التأميم بثمانية أشهر ،
أن تأميم شركة ب.ب.ب. يمثل أول اجراء فى ليبيا ، بل وفى المن
عام ، يتعرض لمصالح احدى شركات النفط الاحتكارية الكبرى ،
معنى وبعدا خاصا فى ليبيا حيث تحظى المصالح النفطية الانجلو
وحتى الامس القريب برعاية ودعم سياسى خاص .

لقد مهد تأميم شركة ب.ب.ب. الى تأميم شريكها نيلسون ب
بعد حوالى السنة والنصف ، وهكذا تناول القانون رقم ٤٢
الصادر فى ١١ يونيو ١٩٧٣ م (١١) تأميم حصة هذه الاخيرة .
عقد الامتياز ٦٥ سالف الذكر ، قاضيا على هذا النحو بعودة هذا
شركة الخليج العربى للاستكشاف .

عقب هذه الاجراءات اتجه المشرع كما يبدو الى تفضيل
فى عقود الامتياز عن تأميمها كليا ، ذلك أن المشاركة قد تهى
وشركاتها الرقابة المطلوبة على النشاطات النفطية دون أن
الاستفادة الفنية والتجارية من امكانيات وتجارب الشركات الاجنب
هذا الاطار ، واعتبارا من ٣٠ سبتمبر ١٩٧٢ م ، شهدت الصناعة
الليبية عددا من اجراءات المشاركة عن طريق التأميم الجزئى
والاتفاقيات والعقود تارة اخرى .

على أن الاجراءات المتخذة فى هذا السبيل اصطدمت فى
الاحيان بردود فعل سلبية او عدائية (رفض الدخول فى المشاركة
من قبل الشركات المعنية ، ان ذلك ما قاد الى وجود اوضاع
وقانونية معلقة يمثل اللجوء للتأميم الكلى المخرج الوحيد »
لتجاوزها ، فالفراغ القانونى الناجم عن صدور تأميمات جزئية
اتفاقيات مشاركة تنفيذية مناسبة (عقود تشغيل) يقتضى لا مح
لنسبة الـ ٤٩ ٪ ، التى تركت فى البداية للشركات المعنية دون
حماسا فى ادارتها ، وهكذا ومع بداية ١٩٧٤ م أضيف لسلسلة
التأميم الكلى ثلاثة قوانين رئيسية :

(١١) يراجع نص هذا القانون فى الجريدة الرسمية عدد ٣٢ ، ١٢ فبراير

- أولهما القانون رقم ١٠ لسنة ٧٤م الصادر فى ١١ فبراير (١٠ ص ١٠) ولقد تضمن هذا القانون تأمين حصص شركة ليبيا ن امريكان أويل فى ثلاثة عقود ، هى الامتيازات رقم ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ المبرمة بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ م ، والتي تتولى ادارتها مع الشركة المذكورة كل من شركتى قراس واسو سرت .

وبنفس التاريخ صدر قانون تأمين لاحق هو القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٤ م (١٢) الذى تضمن تأمين حصص كل من شركة تكساس اوفرسيس ، وكاليفورنيا اسياتيك فى ثلاثة عشرة عقد امتياز هى : رقم ٤٢ - ٤٧ ، الموقعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ م ، رقم ٥١ الممنوح فى ١٥ مايو ١٩٥٦ م ، رقم ١١٩ - ١٢٠ الممنوحة فى ١٩ ابريل ١٩٦٦ م ، رقم ١٣١ - ١٣٣ الموقعة فى ١٨ يوليو ١٩٥٧ م . وأخيرا وبعد أكثر من شهر جاء دور شركة ليبيا شل ن ق / ثالث شركاء مجموعة اويزسيس ، اذ صدر بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٧٤ ، القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٣ (١٣) قاضيا بتأمين حقوق هذه الشركة فى عقود سبعة : الامتيازات رقم ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٣ ، الموقعة بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ م ، رقم ٥٩ الممنوحة بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ م ، واخيرا عقد الامتياز رقم ٧١ المبرم فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٧ م .

المطلب الثانى : الاسس القانونية لاجراءات التأمين الكلى للشركات النفطية الاجنبية

ان المناقشات الفقهية الساخنة التى حفلت بها بالامس كتابات فقهاء القانون يبدو اليوم وكأنها ترجع لقرون غابرة مضت ، فمبدأ شرعية التأمين لم يعد يحتمل جدل أو منازعة جدية . وهكذا فالمبادئ القديمة التى اعلنها ميثاق الامم المتحدة ثم تناقلتها وحددتها وثائق وبيانات قانونية عدة تم تأكيدها أو بالاحرى تجاوزها ، بمظاهر اعتراف دولى مضطرد بحق الدولة الكامل فى التصرف بثرواتها الطبيعية واللجوء للتأمين كل ما قدرت ملائمة وضرورة ذلك . وكى نكون أكثر تحديدا فان عقد الامتياز ، بما ادخل فيه من ضمانات خاصة لمركز الشركة لا يمثل عائق

(١٢) تراجع نصوص هذه القوانين فى الجريدة الرسمية ، عدد ١٧ ، ٢١ ابريل ٧٤ م .
(١٣) تراجع نص هذا القانون فى الجريدة الرسمية عدد ٢٨ ، ١٦ يونيو ٧٤ م .

امام مباشرة الدولة لحقها فى التأمين . تلك هى خلاصة المواقف والمتكررة للفقهاء والقضاء على المستويين الداخلى والدولى (١٤)

على أن القانون الدولى التقليدى قد دأب على حماية الاسماء الاجنبية المؤممة بضمانتين عرفيتين اكدتهما ورسختهما احكام محكمة الدولية ، قرارات تحكيم عدة ، فضلا عن بعض الاتفاقيات الثنائية هاتان الضمانتان فى التزام الدولة المؤممة بعدم التمييز ودفع التعويضات

ونحاول تباعا وعبر نظرة تحليلية لتشريعات التأمين النفطية أن نستنبط موقف مشرعنا حيال هذين الشرطين ، على أن حقيقة أولية حول طبيعتهما المحدودة يتعين البداية بالتذكير بها . من أن قانون التأمين أيا كان النقاش حول شرعيته يظل صحيحا ومنتجا آثاره بالنسبة للنظام القانونى الداخلى للدولة المنتجة . وهكذا فشرعية التأمين ، على افتراض ثبوتها ليس من شأنها شل اثاره التى تسرى بمجرد حلول موعد العمل به ، كما يحدده القانون بالخصوص . ويجد هذا الاستنتاج القانونى مبرراته فى اعتبارات تجعل من المستحيل ماديا الحيلولة دون وضع الدولة يدها على المؤمم بمجرد نفاذ القانون القاضى بذلك .

أولا : مراعاة شروط عدم التمييز « فى مفهومه الجديد »

لم تلحق قوانين التأمين الليبية بمذكرات توضيحية تبيى وأهداف الاجراءات المتخذة ، على أن مظاهر ووقائع متعددة لاول وهلة بوجود دوافع سياسية بحتة تكمن وراء مبادرات المشرع فى عدد من الشركات المعنية ، فالظروف السياسية المحيطة والبيانات الملهمة لهذه المبادرات لا تدع ظاهريا أى مجال للشك فى هذا الخصوص

(١٤) من أشهر أحكام المحكمة الدائمة للعدل الدولى قرار ٢٨ فبراير ١٩٣٩ قضية سكة حديد سالديتيسكيس ، تراجع مجموعة أحكام المحكمة المذكورة ولا تخرج المواقف السياسية المعاصرة عن هذا الرأى ، ذلك ما اتجه اليه وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية امام مجلس العموم عقب تأميم ليبيا . ومما جاء فى هذا البيان : « اننا لم نرفض فى أى وقت ممارسة حقها فى اللجوء للتأمين » ذلك أيضا موقف الحكومة الامريكية تصريح لوزارة خارجيتها عقب تأميم شركة بيلسون بنكر هنت ، يراجع بالخصوص الدوريات النفطية ، الصادرة خلال شهر يونيو ١٩٧٣ م و مجلة النفط والغاز العربى (باللغة الفرنسية) ، ١٦ يونيو ١٩٧٣ م .

وباضطراد تبدو اجراءات التأمين الكلى بشكل خاص ، وكأنها « عقوبة سياسية » لدولة أجنبية او لمصالح رعاياها (١٥) .

وتعد الممارسات الليبية على هذا النحو استثنائية وللنظرة الاولى لا مبرر لها :

— استثنائية لانها تمثل خروجاً معلناً عن المواقف التقليدية للدول ، اذ مراعاة المفاهيم السائدة لشروط شرعية التأمين كثيراً ما تبتعد هذه الدول عن ابداء اسباب سياسية لتصرفاتها ، لا مبرر لها ، ذلك أنه وفق هذه المعطيات تظهر اجراءات التأمين الليبية وكأنها تمس الشركات المعنية دون سبب آخر غير انتماءاتها الوطنية ، وظاهرياً دون دوافع مشروعة ذات صلة بالمصلحة العامة . وهكذا واستناداً لاحكام القانون الدولى التقليدى ، قد تكون عرضة للطعن فى أهدافها « التمييزية » مع ما يتضمن ذلك من افتراض عدم شرعيتها . ذلك فى النهاية ما تزخر به البيانات الاعلامية الفورية الصادرة عن الشركات المؤممة وما كررته دفوعها فى عدد من قضايا التحكيم والمحاكم اللاحقة لاجراءات التأمين (١٦) .

(١٥) فكما هو معروف فقد أعلن تأمين شركة ب.ب. بعد احتلال ايران لجزر مضيق هرمز (جزيرة ابو موسى ، الطنب الكبرى والطنب الصغرى) ولقد كان هذا الاجراء الذى مهد له بسحب الاموال الليبية من عدة مصارف بريطانية تطبيقاً لانذار سابق ينبه الجانب البريطانى الى مغبة دعم المحتل بصورة مباشرة او غير مباشرة . ولعل فى اختيار « الخليج العربى » كاسم للشركة الوطنية التى « ورثت » موجودات الشركة المؤممة لدليل واضح ومقصود على الابعاد السياسية للتأمين المذكورة . كذلك غالباً ما تبرر تأمينات المصالح الامريكية النفطية فى البلاد بالمواقف غير الودية ، بل والعدائية التى تنسب لحكومة الولايات المتحدة اتجاه القضية العربية والفلسطينية على وجه التحديد . واخيراً فان تأمين شركة ليبين امريكان ، بتاريخ ١١ فبراير ٧٤ م كان وفقاً لتصريحات مصاحبة ، اجابة على مناورات الضغط على البلاد المنتجة عن طريق عقد مؤتمر خاص بواشنطن قبيل اجراء التأمين ذاته « لوضع الترتيبات الكفيلة بمواجهة (أزمة البترول) » تراجع حول جميع هذه المعطيات ، المجلات النفطية المتخصصة الصادرة عقب هذه الاجراءات ورعلى سبيل المثال مجلة الصحافة النفطية (لندن ، باللغة الانجليزية) الصادرة فى شهر يناير ١٩٧٣ م .

(١٦) تراجع تصريحات شركة ب.ب. للصحافة العالمية والنفطية كنشرة الاخبار النفطية (باللغة الفرنسية B.I.P.) الصادرة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٧١ م ، كذلك بيانات شركة نيلسون بنكر هنت ، المنشورة بمجلة النفط والغاز العربى (باللغة الفرنسية) الصادرة بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٧٣ م ، ولمزيد من التفصيل حول

وإذا كان فى القرارات القضائية ذاتها الصادرة بشأن اجراء
الليبية ما يغنى عن الرد على مثل هذه الدفع (١٧) ، فان معر
للاجراءات المذكورة وبعض المفاهيم العادلة الجديدة لشروطها
« تعرى الاستنتاجات السالفة وأسسها المختلفة » .

ان اجراءات التأمين الليبية هى فى حقيقتها اجابة لخر
لالتزام عدم التميز ذاته ، أفليس من القانون والعدالة أن يح
الالتزام كذلك من الدول المصدرة لرؤوس الاموال ازاء المصالح
والسياسية لدول يقوم رعاياها أو شركاتها بعمليات استثمارية فيه
التفكير فى اجابة هذا التساؤل سيوفر على الشركات المؤممة والد
تتبعها وتتشابك مصالحها معها مشقة التمسك بالصفة التمييزية
الصادرة فى بلاد أخرى . ان مواقف كثيرة للدول المعنية بالمصالح
وفى عدد من القضايا القومية والوطنية قلما يقنع باحترام الدول
لالتزام تطالب غيرها بمراعاته . وفى النهاية فاذا كانت قاعدة
بالمثل تمثل قاعدة ثابتة فى عدد من أحكام القانون الدولى فلا غ
أعمالها فى جوانب أخرى هامة كالعلاقات الاقتصادية الدولية ، ك
مبدأ سيطرة الدولة على قطاع النفط يمثل وسيلة تنمية معلنة لمر
بل ومؤكدة فى نصوص قانونية داخلية كثيرة لصيقة بسياد
وسياستها العليا (١٨) ، اليس ذلك فى حد ذاته أحد دوافع المصل
الكفيل باستبعاد كل بحث عن أسباب الطعن فى عدم شرعية ا
التأمين ؟

المواقف القانونية للشركات المذكورة اعلاه يراجع : حكم محكمة
الايطالية ، الذى رفض دعوى الحجز على شحنات نفطية ليبية رفع
ب.ب عقب تأمينها ، تراجع ترجمة عربية للحكم المذكور منشور
المحكمة العليا (طرابلس) ، السنة التاسعة/العدد الرابع ، يوليو
كما يراجع الحكم الذى أصدره المحكم الفرنسى ديبوى فى القضية الم
شركتى كالفورنيا وأسياتيك وتكساكو أوفرسييس الامريكيتين ، والمنشور
« القانون الدولى العام » كلىنى (R.G.D.I.) باريس ١٩٧٧ صفحة ٩
كما يراجع تعليق البروفسور فرانسوا ريفو (جامعة لوقان البلجيكية
الحكم المذكور فى مجلة نقد « القانون الدولى الخاص » ، باريس
٣ يوليو - سبتمبر ، صفحة ٤٣٥ - ٤٥٩ .

(١٧) يراجع أسباب ومنطوق قرارات المحاكم والتحكيم الوارد التتويه
الهامش السابق .

(١٨) تراجع المادة - ٣ - من الاعلان الدستورى المشار اليه .

وبشكل خاص فإن هذه الاعتبارات الاقتصادية العميقة التى تحرك مبادرات مجمل البلاد النفطية ، وان تفاوتت اتجاهاتها السياسية والعقائدية ، وما تعكسه من حاجة لإدارة قطاع أساسى وحيوى ، لا تمنع إثارة اعتبارات سياسية مصاحبة (١٩) . ان التأميم يمثل وفق أرجح الآراء القانونية اجراء داخلى صرف يعود الاختصاص فى تقدير دوافعه ومواعيده للدولة المؤممة دون غيرها (٢٠) .

وباختصار فاذا كان التأميم يمثل اداة رقابة اقتصادية على الثروة النفطية فلا شىء يحول دون استثماره فى ذات الوقت لخدمة الاهداف الكبرى للسياسة الخارجية ، لقد آن الاوان لكى تدرك البلاد النفطية النامية أهمية المواد الاستراتيجية فى تطور العلاقات الدولية ، وان تبين أمام الجميع ، فى عصر يطل فيه النفط كأحد العناصر الكبرى فى رسم السياسات الدولية ، الكلفة الاقتصادية لسياسات خارجية غير متوازنة . فباعطاء اصداء واسعة للدوافع السياسية لتأميماتها تهدف ليبيا الى ترجمة الاتجاهات الرسمية لسياستها الخارجية على نحو مادى ملموس . فالشركة المؤممة هى أحد رعايا ، بل قد تكون إحدى مشروعات دولة أجنبية تشارك فى صنع القرار فى المجتمع الدولى ، مصالحها ونشاطاتها تعنى الدولة التى تتبعها كغيرها من الدول التى لها مصالح فى البلاد ، أو تنتظر الحصول عليها ، وهكذا تلهب اجراءات التأميم وانعكاساتها اهتمامات الدول ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة وتلزم مخططى سياستها الخارجية على اعادة النظر فى المعطيات التى تحدد على ضوءها علاقات الدول .

ثانيا : شرط التعويض :

تضمنت قوانين التأميم عدد من النصوص المتعلقة بالتعويض ، وقبل أن نعرض لتفاصيل الحلول العملية المعتمدة فى تقدير التعويض ، تظهر الحاجة لبيان المبادئ الكبرى التى وضعت الحلول المذكورة على ضوءها .

(١٩) يراجع تصريح العقيد القذافى الى المجلة الالمانية المعروفة دير سبيل (Der Spiegel) فبراير ١٩٧٣ ، كما تراجع تصريحات الاخ امين النفط الواردة بالدوريات النفطية المتخصصة واللاحقة لصدور قانون تأميم شركة ب.ب. (٢٠) يراجع ش. فيشير : نظريات وحقائق فى القانون الدولى العام (باللغة الفرنسية) باريس ١٩٧٠ ، صفحة ٢١٦ - ٤٥١ .

(١) على صعيد مبدأ التعويض ذاته

وفى هذا الصدد فاذا كان الموقف الليبى يبدى تفهما للاتجاهات الرامية الى ارساء مبادئ دولية عادلة ج حاول تكييف تطبيقات المبادئ الموروثة بما يخفف من التقليدية .

أ (تأييد الاتجاهات الرامية الى ارساء مبادئ دولية جديدة
« مذهب ازدواجية القواعد القانونية »

ان احكام القانون الدولى التقليدى فى مجال التأمين ليس عن الاتجاهات والتيارات الجديدة الرامية الى اعادة صياغة الدولى ، وتحظى الجوانب الاقتصادية بمكانة خاصة بين هذه الاتجاهات ذلك أن تناقضات عالم اليوم تكمن اساسا فى الفوارق الاقتصادية أعضاء المجتمع بمسبباتها المتعددة ، وتحاول ليبيا تمرير هذه والوصول الى التفاف الدول النامية حولها ، وذلك من خلال مضطردة فى مختلف اللقاءات الدولية ، ولا سيما المعنية باعادة بناء الاقتصادى العالمى (٢١) .

ومما يتصل بهذه الاتجاهات فى مجال التعويض ما يعرف ازدواجية القواعد القانونية ، فالتعويض شرط تقليدى وشبه وحيد لم يعد وفقا لهذا المذهب واجب التطبيق بشكل الى وشامل .

ان تطور الظروف السياسية والاقتصادية السابقة للجوء الدول لتأمين أحد قطاعات اقتصادها يجب أخذه بعين الاعتبار

(٢١) تراجع وثائق المؤتمرات الدولية « الاقتصادية » ولعل من أشهرها المتحدة حول التجارة والتنمية ، الذى انقضى منذ عدة شهور بمدينة تاركا للعالم ذكريات جلسات صاخبة غير مجدية ، كذلك يمكن الاشارة دولية اخرى أضيق نطاقا كمؤتمرات منظمة الاوبك ، مؤتمرات قانون أما فيما يتعلق بمؤتمر التعاون الاقتصادى أو مؤتمر الشمال (المتقدمة (المتخلف) ، والذى دعت الحكومة الفرنسية لانعقاده أثر زيادات سنة ١٩٧٣ م ، وما بعدها ، فقد اعربت ليبيا مبكرا عن انتقاد الجغرافية والاقتصادية المعتمدة فى تشكيله ، وبالتالى عدم التزامها (بيان وزارة الخارجية فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ م) .

يجب الوقوف عند تفاوت حالات النمو بين دول العالم وتمحيص حقيقة علاقات القوى بين الدولة المؤممة والمشروع المؤمم ، ان ذلك سيقود دون شك الى وضع قواعد دولية مزدوجة يطبق أحدهما على حالات التأميم فى بلاد ذات مؤسسات وظروف سياسية عادية (دول متقدمة) وثانيهما على حالات التأميم فى بلاد ادى تطور تاريخها السياسى ، خاصة الى البداية بعلاقات غير متوازنة مع المشروعات المؤممة على نحو تحول معه قواعد العدالة والانصاف دون اخضاعها لمعايير التأميم التقليدية وحسابات تعويضاته المعتادة (دول نامية) .

وتثار دعما لهذا المذهب حجج متعددة :

فعلى الصعيد القانونى البحت يجد هذا الرأى كثير من الاسانيد فى عدد من حلول وقرارات الامم المتحدة (٢٢) ذلك بالاضافة الى انعدام وجود قاعدة نهائية وواضحة تجعل من الحصول على التعويض بالمعنى القانونى للكلمة حق ملازم لحق الدولة فى التأميم ، كذلك قيام الحجج القانونية القائمة على تبرير دفع التعويض باعتباره واجب الاداء من مؤمم مستفيد « أو مغتصب » الى مؤمم متضرر « أو ضحية » لم يعد لها محتوى أو معنى صحيحا ، اذ كيف يمكن أن يلحق الوصف الاول بدولة رضخت طويلا لعلاقات غير عادلة أو الوصف الثانى بشركة تم لها منذ سنوات استرجاع كامل نفقاتها ، بل وما يزيد عليها ؟ الا قد يقود التطبيق الصحيح لقواعد العدالة الى التزام الثانية بتعويض الاول ؟

وتقود دراسة تطور العلاقات الاقتصادية وما تقوم عليه من معطيات متصلة بموازين القوى وتطوراتها الى استنتاجات أخرى اكثر عمقا :

« انزع ملكية نازعى الملكية » .

يعلن الاشتراكيون الجذريون ، فالبلاد النفطية النامية تعرضت لسلسلة من الخسائر المتنوعة الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية ، مرجعها المعطيات التى صاحبت منح وتنفيذ عقود الامتياز .

ان ظروف واضحة وأساسية كهذه تحول بطبيعتها دول محاولة تجميع مبررات متناثرة وجزئية تلزم الدولة المؤممة بتعويض الشركة المؤممة .

(٢٢) بالاضافة الى « ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول » الذى تبنته الامم المتحدة فى السنوات الاخيرة يستشهد فى هذا المجال بعدد من توصيات الجمعية العامة ، مثال ذلك التوصيات رقم ١٣١٤ ، الصادر فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٨ ، رقم ١٥١٥ ، بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٦١ رقم ١٨٠٣ ، المتخذة فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٢ م .

ان مفهوم التعويض ليس ، وفق ما تذهب اليه الاتجاهات
سوى بدعة من صنع « عالم الاخلاق الرأسمالية » دون علاقة
باعتبارات العدالة ومتطلباتها ، واذا كانت البلاد النامية لا زالت
تحرص على احترامه ، فليس ذلك سوى دليلا على أن هذه البلاد
خاضعة « لمثل » وقوانين السوق الرأسمالى العالمى ، واذا كانت
الاخيرة قد عرفت مظاهر عدة فى تطور طبيعة علاقات القوى
الدولية ، فان سنوات انتظار وجهود مضيئة اخرى لا زالت كما
البلاد النامية قبل الوصول الى تغيير هيكل وحقيقى لطبي
العلاقات .

ان اتجاهات كهذه لا يمكن الا أن تقابل بالاستحسان من ق
وغيرها من الدول النامية ، واذا كان المشرع الليبى غير غافل ع
العدل والانصاف التى تعكسها الاتجاهات المذكورة ، الا ان اعتبار
عديدة دولية (متصلة بقدرة الدول النامية على التضامن الحقيقي
فى المصالح وبالتالى املاء المواقف المتفقة وحقوقها) ومحلية يح
الامور دون تجاهلها (٢٣) .

ان دوافع وملائمات محلية مرحلية متصلة باستيعاب الجانب
للمعرفة التكنولوجية يقضى الاخذ بعين الاعتبار أن مثل هذه
تستلزم باستمرار العلاقات مع الشركات الاجنبية وفق صيغ متوازنة
وغنى عن البيان أن ارادة الوصول لهذه الغاية لا تنسجم والتنكر
القواعد التى لا تزال مقبولة عموما كمبدأ التعويض . على انه
بلوغ المزايا الاقتصادية لاجراءات التأمين يحول دون امكانية غ
عن المبدأ المذكور ، فان فى اختيار طرق تقدير ما قد يضمن الت
مظاهره التقليدية ، ذلك ما سنتولى شرحه فى الفقرة التالية : -

ب (تكيف تطبيقات المبادئ السارية بما يخفف من مظاهرها التقليدية

يشترط القانونون الدولى عموما فى التعويض أن يكون
حالا وفعال Adequate, prompt and effective () و

(٢٣) وهى صيغة يعود استخدامها أساسا الى المحكمة الامريكية فى قراره
بشأن قضية ساباتيون ، المؤرخ فى ٢٣ مارس ١٩٦٤ م ، لمزيد من التفص
مؤلفات القانون الدولى فى مجال التأمين .

الشرط بوجه عام محترم التطبيق من جانب أغلب الدول النامية المؤممة ،
ذلك ما فعله المشرع الليبي مع اختلافات تطبيقية سنراها فى الفقرات
اللاحقة .

شرط التعويض العادل « الكاف »

إذا كانت قوانين التأمين النفطية الليبية قد قضت بحق التعويض فإنها
لم تتناول بطبيعة الحال تحديد مبالغه . ان هذا المسلك المطابق كما ذكرنا
لقواعد القانون الدولى ، من شأنه جعل تحديد قيمة التعويض المشكلة
الحقيقية بين المشاكل المترتبة على التأمين . وبالفعل فان الصراع الحقيقى
بين المؤمم والشركة المؤممة قلما يتناول مبدأ التأمين ذاته وهو المسلم
بشرعيته كما سلف القول ، لينحصر فى موضوع التعويض وتقديراته .

وهكذا يركز الجدل المتعلق بآثار التأمين فى النهاية حول الطبيعة
العادلة « الكافية » أو « المنصفة » للتعويض ، ومما يزيد فى حدة
الخلاف افتقار القانون الدولى لقواعد واضحة ، مما يقود الى تشعب فى
الاراء والمواقف حول هذه المسألة ، وما يتفرع عنها من مشاكل جزئية يمكن
حصرها فى نقطتين :

- أولهما يتعلق بمعيار « العدالة » المطلوبة فى قيمة التعويض ،
وفى هذا الصدد لا تسعف الاحكام القضائية او التعليقات الفقهية
فى استنباط حلول واضحة وموحدة .

فكتب الفقه الدولى تقتصر على عدد من الاراء المتناثرة التى
يعترف أصحابها بأن لا أساس قانونى لها سوى بعض الممارسات
الفردية للدول . وهكذا فالتعويض المستند الى مجرد « امكانيات »
المؤمم يمثل فى نظر بعض الفقهاء تعويضا عادلا ، هذا بينما
يذهب البعض الاخر الى أن التعويض « العادل » ليس فى النهاية
سوى تجسيد لعلاقات القوى بين المؤمم والشركة المؤممة ، كما
تحددها مراكزها التفاوضية ، ولا تساعد الاحكام القضائية على
استنتاج حلول اكثر وضوحا فتحدد التعويض رهن ، على ضوء
بعض الاحكام المذكورة بعوامل عدة سياسية ، اقتصادية ، تاريخية
 واجتماعية ، وفى النهاية فان مشكلة حساب التعويض تظل

بالنسبة لها مشكلة ثانوية ما لم تنته بالغاء التعويض
(وبالتالي الغاء مبدأ التعويض ذاته) أو تقليله على
مفرط (٢٤) .

وعلى الصعيد القانوني وكما سلف القول فان عقود الامانة
كانت دقة وصرامة شروط الضمان الواردة فيها ، لا تفي
الاجابة للتأمين أو تشكك في شرعيته ، ذلك وان اتجه
الاراء الفقهية والقضائية اتجاها مخالفا ، وعلى أية حال
الصعيد العملي ، ووفقا للممارسات الاخيرة للدول فالتعويض
تفاوتت قيمته بتفاوت طرق تقديره ، قلما يتعدى التعويض
اللاحق لسريان اجراء التأمين . ذلك ما جرى عليه العمل
التأمينات النفطية الليبية على التفصيل الوارد في
اللاحقة (٢٥) .

- المشكلة الثانية التي يطرحها شرط « عدالة » التعويض
بمشكلة قانونية رئيسية تقليدية أخرى متصلة ببحث مدى
التعاقدية للدولة المؤممة ، فعندما تعتمد الدولة الى تأمين
شركة ارتبطت معها بعقد امتياز ألا يمكن اعتبارها مخلة بـ
القانونية ؟ ان الاجابة بالاثبات على هذا التساؤل من شأنها
في الطبيعة « العادلة » للتعويض ، وهكذا فضلا عن
العادي عن التأمين المستوفى لشروطه القانونية قد تظهر
لتقرير تعويض آخر ، يغطي ما لحق المؤمم من أضرار قد
تضمنه اجراء التأمين من فسخ للعقد قبل حلول موعد
العادي المنصوص عليه .

شروط التعويض « الحال »

بعد أن اعلنت قوانين التأمين النفطية الليبية مبدأ تعويض
عن الحقوق والموجودات المؤممة بنيت الخطوط العامة لتشكيل

(٢٤) تراجع أحكام القضاء التي يشير اليها ج . فوبو في كتابه عن التأمين
الدولي العام (باللغة الفرنسية) ، باريس ١٩٦٢ ، ص ٤٠٧ .
(٢٥) يراجع مقال ق . مانا الخلاف الفرنسي الجزائري حول الهيدروكربونات
السنوي الفرنسي للقانون الدولي ١٩٧١م ، ص ١٦٥ .

برئاسة أحد القضاة ، أنيط بها مهمة تحديد مبالغه (٢٦) . وبعد ذلك كما ذكرنا متفقا والقواعد التقليدية للقانون الدولي ، حيث قد يتعرض قانون التأمين لعدم الشرعية فيما لو تجاهل كلية الاعلان عن التعويض .

واذا كانت صفة « الحال » المشترطة فى التعويض تقضى السرعة فى ادائه الا أن ذلك لا يعنى التسديد الفورى والمباشر ، او بتحديد أكثر اشتراط دفعه قبل دخول احكام التأمين حيز التنفيذ ، ان ذلك ما يتضمن مساسا غير مقبول بسيادة الدولة وتشريعات التأمين التى تجسدها ، تلك هى خلاصة ارجح الاراء الفقهية والقضائية الدولية المتعاقبة (٢٧) ، وهكذا درجت عدة ممارسات دولية على سداد التعويض بعد سنوات عدة من صدور قانون التأمين ، ووفق اقساط نقدية او عينية (فى صورة شحنات دورية من النفط الخام مثلا) متفق عليها (٢٨) .

شرط التعويض « الفعال »

بمعنى امكانية استخدامه استخداما فوريا من قبل الشركة المؤممة ، واذا كانت الشركات تحرص على تأكيد هذا الشرط الا أنه لا يثير مشاكل عملية هامة ، فكثيرا ما يجرى سداد التعويض نقدا فى صورة عملة صعبة أو عينا فى صورة شحنات من المواد الاولية (النفط) . وجميعها صور تضمن دون شك الاستفادة المباشرة من مبالغ التعويض .

٢ - على صعيد الطرق العملية لتقدير التعويض

عندما قضى المشرع بتشكيل لجان لتقدير قيمة التعويض ، فانه لم

(٢٦) لقد أصدر أمين النفط تنفيذا لذلك عدد من القرارات بتشكيل اللجنة أو اللجان المذكورة برئاسة مستشار بمحكمة الاستئناف ، وعضوية ممثل عن المؤسسة الوطنية للنفط ، وآخر عن أمانة الخزانة ، راجع على سبيل المثال قرارات وزير النفط الصادرة فى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٣ م . والقاضية بتشكيل خمس لجان لتحديد قيمة التعويضات للشركات المؤممة بموجب القانون رقم ١٩٧١/٦٦ ، والتى أوردتها جريدة الفجر الجديد ، أول اكتوبر ١٩٧٣ م . صفحة (أ) وما بعدها .

(٢٧) يراجع مقال ف . مانا السابق الاشارة اليه ص ١٦٥ .

(٢٨) يمكن أن تمثل عن السوابق الدولية فى هذا المجال بالاتفاقية المبرمة بين فرنسا وبولندا ١٩٤٨ م . والتى قضت بأن تدفع الاولى تعويض أموال الفرنسيين المؤممة على أقساط تمتد الى خمسة عشر سنة .

يتعرض بطبيعة الحال لكيفيات وطرق هذا التقدير ، ويعود تنظيم المسألة كما يرى الفقه الدولي الى القانون الداخلى والادارى خاصة هذا المجال فاذا كانت ليبيا تسعى الى ترسيخ وقبول التيارات الرامية الى ارساء طرق اكثر عدالة ، فقد حاولت فى ذات الوقت تطبيقات الطرق السارية واختيار أنسبها لحماية حقوقها .

تأييد الاتجاهات الرامية الى ارساء طرق جديدة عادلة

(المقاصة وفقا لمبدأ الاثراء بلا سبب)

تطالب بعض المواقف الرامية الى ارساء قواعد اكثر عدالة الى نظرية المقاصة المعروفة فى القوانين المدنية الداخلية الى مجال الاقتصاد الدولية ، اذ للمدين طبقا لهذه القوانين وعلى سبيل القانون المدنى الليبى (المادة ٣٤٩) ، حق المقاصة بين ما هو عليه لدائنه ، وما هو مستحق له قبل هذا الدين ، ولو اختلف الدينين .

وتجرى هذه المقاصة وفقا للاتجاهات المذكورة على أساس تطبيق قانونى داخلى آخر وهو مبدأ الاثراء بلا سبب ، ولنذكر بأن مفاد المبدأ كما جاء فى المادة ١٨٢ من القانون المدنى الليبى ، ان كل من يثرى دون سبب مشروع على حساب شخص آخر يلتزم فى حدود ما يترتب به بتعويض هذا الشخص عما لحقه من خسارة ، ويبقى هذا الالتزام ولو زال الاثراء فيما بعد .

ويثار دعما لهذا الرأى حجج قانونية متعددة ، فاذا كان بلا سبب يمثل أحد مصادر الالتزام فى أغلب القوانين الداخلية فلا يقبل كمصدر للالتزامات الدولية . الا يعد هذا المبدأ ، وقد احتضنته من التشريعات الوطنية أحد « مبادئ القانون العامة التى اقترحتها المتمدنة » الواردة ضمن مصادر القانون الدولى كما حددتها المادة ١ من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية ؟ ذلك ما أكدته فى كل مجموعة قديمة من سوابق التحكيم والقضاء الدوليين التى اعتبرت بلا سبب من قبيل المصادر المميزة للالتزام الدولى (٢٩) .

(٢٩) من هذه السوابق تحكيم لينا جولد فيلدس ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، قرار الادارية لعصبة الامم المتحدة ، ٧ مارس ١٩٣٤ .

ان مثل هذه الاتجاهات تصبو اليه من بلوغ علاقات اقتصادية دولية اكثر توازنا تستدعى اهتماما وتأبيدا خاصا من البلاد النامية . ذلك ما تسعى اليه بشكل مباشر أو غير مباشر المواقف السياسية الليبية فى مختلف المناسبات واللقاءات الدولية ذات العلاقة .

وتنطلق هذه الاتجاهات الدقيقة التطبيق والمثالية بعض الشئ فى نظر البعض من تطبيق مبدأ الاثراء بلا سبب على نحو يتجاوز اثرء الدولة المفترض نتيجة ايلولة الموجودات اليها عقب التأميم ليشمل اثرء آخر بلا سبب حققته الشركة المؤممة .

وبالامكان تصور اثرء الشركة المذكورة بلا سبب بفعل عوامل متصلة بعلاقاتها غير العادلة مع الدولة والسابقة للحصول على الامتياز ، ويتعين فى هذا الشأن وفق دعاء هذه الاتجاهات ، معرفة الظروف التى جرى فى ظلها منح الامتياز ، وبالتحديد هل جرى منح هذا الامتياز بحرية وأمانة كاملتين أم كان ذلك نتيجة ضغوط أو تواطؤات سياسية خفية ؟ على أن مظاهر هذا الاثراء يتعين البحث عنها بشكل خاص فى نظر عدد من فقهاء القانون ، خلال مرحلة تنفيذ الامتياز ، مثالين من شأنهما توضيح ذلك :

المثل الاول يتحقق فى حالة حصول الشركة المؤممة على أرباح خيالية كنتيجة للشروط المجحفة للعمليات النفطية كبيع النفط بأسعار منخفضة على نحو مفرط ، وفى رأى بعض الفقهاء فان مثل هذه الارباح يتعين قانونيا أخذها فى الاعتبار عند حساب قيمة التعويض (٣٠) .

مثل آخر يتمثل فى الخسائر الاقتصادية غير الملموسة التى منيت بها الدولة المنتجة نتيجة ممارسات وخطط الشركات المؤممة التى حالت او عرقلت كل نمو حقيقى للبلد المؤمم . ان مظاهر السيطرة التى تظهر فى هذه الاوضاع كثيرا ما حالت دون تنفيذ الخطط الكفيلة بتأمين حياة

(٣٠) يمكن ان نورد كسوابق للاخذ بهذا الرأى قانون اعادة التفاوض الصادر فى الولايات المتحدة نفسها ١٩٥١ ، والذى خول الحكومة الامريكية حق استرجاع الارباح الاضافية التى حققها ممولى وزارة الدفاع ، كذلك يستشهد كثير من المؤلفين فى هذا الصدد بموقف الحكومة الشيلية ابان الحقبة الليندية وعقب تأميم شركة كينكوت كوبر سنة ١٩٧٢ م ، خاصة . كذلك تعكس التأميمات الليبية للاراضى والممتلكات المستردة من الايطاليين بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٧٠ م فى كثير من ظروفها مثل هذه الاتجاهات .

اقتصادية وصناعية طبيعية للدولة المؤممة ورعاياها (٣١) .

ب (تكيف تطبيقات الطرق السارية بما يخفف من مظاهرها التقل

ولقد تم ذلك عن طريق استبعاد بعض طرق التعويض غير
ولا العملية فى مجال تأمين النفط ، رفض الطرق المتطرفة التي
الشركات لتطبيقها ، واخيرا اعتماد طريقة القيمة الدفترية دون
فلنفصل مجمل هذه النقاط فى فقرات ثلاث :

استبعاد طرق تعويض غير عادلة ولا عملية

فى مجال التأمينات النفطية

يسود موضوع تحديد التعويض أساليب وطرق عديدة ، واذ
بعض هذه الطرق تفقد فى مجالات التأمين النفطى قيمتها الع
الا أن توضيح الرؤيا قد يقتضى استعراضها السريع .

من هذه الطرق ما يعرف بمعيار « القيمة السوقية » ، واذ
البعض يحاول ادخال هذا المعيار فى مجال العلاقات الاقتصادية
الا أن صعوبات عملية شتى تحول دون تطبيقه ، اذ كيف يمكن
« القيمة السوقية » لموجودات متنوعة ومتفاوتة لشركات ضخمة ك
النفطية ؟

طريقة ثانية تنطلق من تقدير التعويض على أساس الاقرار بال
واذا كانت بعض الحالات (٣٢) قد لجأت الى هذه الطريقة الا أنها
عدالة التعويض . فالاهداف التى تقدر قيم الموجودات على أساس
حالات دفع الضرائب غالبا ما تخضع لاصناف شتى من التحويل وال
وهى فى كل الاحوال أهداف مختلفة وأهداف التأمين وأوضاعه .

طريقة اخرى تعتمد على قيمة الاسهم كمعيار للتعويض ، و

(٣١) يراجع مؤلف م . بوفير أجام حول : مواد اولية ، وتعاون دولي
الفرنسية) ، باريس ١٩٧٦ م ، صفحة ٣٦ .

(٣٢) لقد جرى على هذا الأساس تحديد التعويض اللاحق لقيام جواتيمالا
الاراضى المملوكة لعدد من مواطنى الولايات المتحدة .

هذا الاخير على أساس سعر الاسهم التى تمثل فى النهاية مجموع رأس المال ، على أن هذا السعر وهو المحدد فى اسواق الاوراق المالية بتقلباتها اليومية المعروفة تفتقر للثبات ، مما يقود لوجود أسعار متعددة متلاحقة ، ورغم أخذ عدد من حالات التأمين بالمتوسط العام لهذه الاسعار (٣٣) ، الا أنها تظل مع ذلك قيم متذبذبة نتيجة لتطورات ظرفية تحول دون امكانية الاعتماد عليها فى تأمينات هامة كالتأمينات النفطية .

رفض الطرق المتطرفة التى تطالب بها الشركات

« طريقة التدفق النقدى المخصوم »

تدافع الشركات على ما يسمى بطريقة التدفق النقدى المخصوم فى تحديد وتقدير قيمة التعويض ، ومن شأن هذه الطريقة المتطرفة محاسبة الشركة المؤممة على أساس الارباح أو الدخل الذى كان بإمكانها الحصول عليه فيما لو استمر تطبيق عقد الامتياز طيلة المدة المنصوص عليها ، ذلك ما يغطى جميع النفط المكتشف بالاضافة الى المتوقع انتاجه مستقبلا (مع خصم قيمة فائدة الاموال بالنظر لاستحقاقها عند التأمين) . ويؤدى ذلك عمليا الى حصول الشركة على تعويض يغطى مجمل الاحتياطي النفطى للحقل ، او الحقوق المؤممة ، أى بعبارة اخرى مجمل الدخل النفطى المتوقع للدولة المؤممة طيلة سنوات الاستغلال اللاحقة للتأمين .

ويثار تدعيما للمطالبة بهذه الطريقة ما ورد فى عقد الامتياز من اقرار للشركة بحق التصرف فى الانتاج وتسويق النفط المستخرج طيلة المدة المنصوص عليها (خمسين عاما مع امكانية تمديدتها عشرة أخرى) . ودون دخولها فى مناقشة قيمة هذه الحجة فان الطريقة المطالب بها بما تضمنته من افتراض « ملكية » الشركة للنفط الموجود بباطن الارض تتعارض ومبادئ سياسة مستقرة فى مجمل النظم القانونية للدول النامية ، وبالتالي يستبعد قبولها بل ومناقشتها ، ومن بين هذه المبادئ الملكية العامة (ملكية الدولة) لمجمل الثروة النفطية بل والمعدنية عموما الموجودة بباطن الارض ، ذلك ما حرص « قانون البترول الليبي » ١٩٥٥ على تأكيده فى أول مواده .

(٣٣) مثال ذلك حالة تأمين صناعات الحديد والصلب والنقل والكهرباء والغاز فى بريطانيا ، كذلك التجأت فرنسا عموما لنفس الحل فى تعويض ملاك المصارف وشركات الكهرباء والغاز .

اعتماد طريقة القيمة الدفترية الصافية « اللامعدلة »

اعتمدت ليبيا في تأميماتها النفطية الكلية والجزئية ما يعبر القيمة الدفترية الصافية التي أوصت بها اللجنة الوزارية لمنظـمة المشكلة لدراسة اسس المشاركة في الامتيازات النفطية والتعويضات عليها (٣٤) .

وهكذا يجرى التعويض على أساس القيمة الدفترية ناقصا أو الاندثارات وعليه يدخل في حساب التعويض المبالغ السابق الأرباح التي يمكن تحقيقها في المستقبل . ويجرى هذا الحساب المبالغ التي انفقتها الشركة ، الأرباح التي حققتها فضلا عن مرأى رؤوس الاموال ، وهكذا ينتهى الامر باعتبار استثمارات الشركة وفى أسوأ الفروض ، كما يقولون « عملية بيضاء » لا خسائر فيها .

ولقد اعتمدت ليبيا كما رأينا طريقة القيمة الدفترية الصافية بينما أخذت دول الخليج (فى اطار اتفاقية المشاركة المبرمة مع العاملة بها فى ٥ أكتوبر ١٩٧٢ م ، والمعروفة باتفاقية نيويورك القيمة الدفترية المعدلة التي تضمن سعر الفائدة ومعدلات التضخم فى نظر الشركات عن انخفاض العملة عما كانت عليه فى بدايات رؤوس الاموال النفطية .

هذه بشكل عام طريقة تقدير التعويض التي أخذ بها فى النفطية الليبية على أن معرفة تفاصيل الحلول العملية التي تقتضى بحثا خاصا يتعرض لمختلف العقبات التي تعترض تطبيق المذكورة وكيفية حلها ومواجهتها فهذه الطريقة تستند على دفاتر الشركات المعتمدة وما تتضمنه من معطيات رقمية (أرقام) والقيم الحقيقية (٣٥) .

(٣٤) جاءت هذه التوصية تحت رقم ١٣٩/٢٥ ، الدورة الاستثنائية لمؤـتمرات الخامس والعشرون المنعقدة فى بيروت فى ٢٢ سبتمبر ١٩٧١ م .
(٣٥) نذكر على سبيل المثال أن التعويض الذى حدد لشركة ب.ب. ب. بلغ جنيه استرليني ، هذا بينما ذهبت مواقف الشركة الاولى الى المطالبة الى ٢٥٠ مليون جنيه استرليني ، من صحيفة « العالم - لومند » ٨ - ٩ ديسمبر ١٩٧٤ م ، صفحة ٢٠ .